pwc

استطلاع مسؤولي الضرائب في الشرق الأوسط ٢٠٢٢

اجتياز الأزمة

كان عام ٢٠٢١ مليئاً بالتحديات الضريبية التي تواجه المؤسسات في الشرق الأوسط، وقد وصفناه بعبارة "العاصفة الشاملة"، حيث تضاعفت المتطلبات المترتبة على المؤسسات العالمية في المنطقة بسبب فرض المزيد من الضرائب المحلية غير المباشرة من جهة، وازدياد نشاط السلطات الضريبية وحصولها على مصادر وفيرة للتمويل من جهة أخرى.

وقد أكدنا على حاجة الفرق الضريبية إلى الاستثمار العاجل في التكنولوجيا والحصول على الدعم من الإدارات العليا من أجل تلبية المتطلبات الملقاة على عاتقها في ظل معاناة الشركات في المنطقة من زيادة التعقيدات في إدارة الضرائب، والمخاطر الكبيرة المترتبة على القدرة المالية والسمعة التجارية نتيجة الخوف من العجز عن مواكبة التطورات.

ويكشف هذا الاستطلاع – وهو الاستطلاع الثاني – عن إحراز تقدم كبير بعد مرور عام على الاستطلاع الأول. إذ تُشير ردود كبار صُناع القرار الضريبي في ١٢ منطقة مستقلة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط إلى ارتفاع الثقة في التعامل مع متطلبات النظام الضريبي المتطور، ونشأة علاقة أكثر نضوجاً مع السلطات الضريبية، إضافة إلى ضخ الاستثمارات في الإدارات الضريبية خصوصاً في مجال التكنولوجيا.

وبما أن المؤسسات تبدو بوضع أفضل "لاجتياز" هذه العاصفة، نرى أن عام ٢٠٢٢ قد يصبح نقطة التحول بالنسبة إلى اليقظة الضريبية في منطقة الخليج وفق نتائج الاستطلاع الحالي. لكن القصة ما زالت في بدايتها، فالمشهد الضريبي في الشرق الأوسط يواصل التطور والتكيف مع المتطلبات العالمية، مما يفرض على العاملين في القطاع الضريبي الاستجابة لهذه التطورات.

يتناول هذا التقرير مدى تقدم الإدارات الضريبية في المنطقة، ويسلّط الضوء على الخطوات العاجلة التي يجب اتخاذها بالتزامن مع دخولنا المرحلة التالية من التحول.

وفي هذه المناسبة، نود أن نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع المشاركين في الاستطلاع على مساهمتهم في هذا البحث.

جاي ريتش
شريك | مسؤول التحول واستراتيجية الحلول الرقمية الضريبية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

النتائج الرئيسية

يتمحور هذا الاستطلاع على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي: زيادة مستوى التعقيد، وتقدم الإدارات الضريبية، والتركيز على تأمين الموارد.

٠١ ظاهرة "عصا الهوكي"

حققت الإدارات الضريبية في الشرق الأوسط تقدماً ملحوظاً خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وارتقت لتلبية متطلبات البيئة الضريبية المتسارعة. لكننا ما نزال بداية الطريق. ويتوقع ٧٩% من مسؤولي الضرائب في الشرق الأوسط استمرار التغيرات الكبيرة في المشهد الضريبي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.

٠٢ بروز دور الوظيفة الضريبية الاستراتيجية

مع استمرار تطور البيئة الضريبية في المنطقة، يجب على الإدارات الضريبية الانتقال بسرعة من عقلية التركيز على الامتثال إلى تبني منهجية إستراتيجية قائمة على التكنولوجيا والبيانات.

٠٣ سباق على الموارد

تتمتع الوظائف الضريبية بالقدرة على رفع مستوى التنافسية والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات في بيئة متطورة بشكل متزايد، مثل الاستجابة لمهام التحول إلى نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ومصر، والخطط الإماراتية لفرض ضريبة على الشركات. إلا أن المؤسسات ستجد نفسها في منافسة شرسة على الكفاءات الضريبية النادرة والتي تحتاجها لمواكبة الآخرين.

٠١

ظاهرة
"عصا الهوكي"

تطورت الإدارات الضريبية وتقدمت خلال السنة الماضية بصورة كبيرة من حيث النطاق والسرعة، حيث شهدنا معاناة الفرق الضريبية في سعيها لمواكبة التدقيق الذي تجريه السلطات الضريبية وكان العديد منها في المراحل الأولى من استكشاف فوائد التكنولوجيا الضريبية. ويظهر استطلاع هذا العام أن المؤسسات تعمل على اعتماد التكنولوجيا الضريبية وتوسيع فرقها الضريبية مما يزيد ثقتها في علاقتها مع السلطات الضريبية.

وصف ٣٠% من المشاركين في الاستطلاع (مقارنة بـ ٨% في السنة السابقة) سياستهم في تبني التقنيات لتقديم الخدمات الضرائب المباشرة على أنها "في طور التقدم" وقال ١٧% أن سياستهم "رائدة".

سؤال: يرجى تحديد الاختيار الذي يصف وضع مؤسستكم من حيث تنفيذ أو تبني التقنيات الضريبية

الضريبة المباشرة

٢٠٢٢

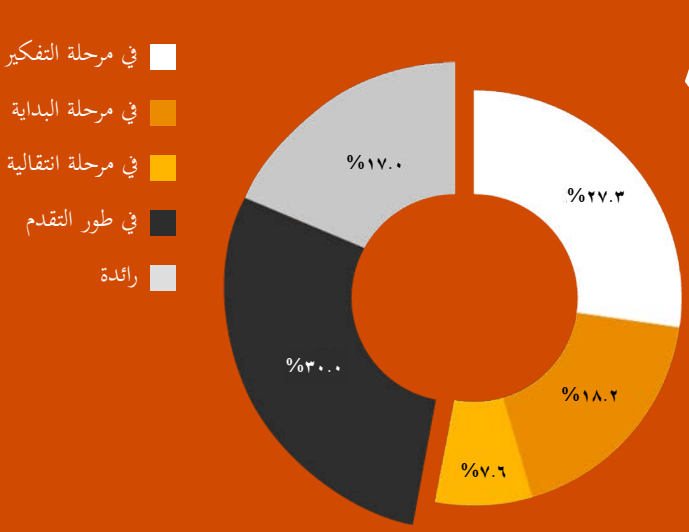

الضريبة المباشرة

٢٠٢١

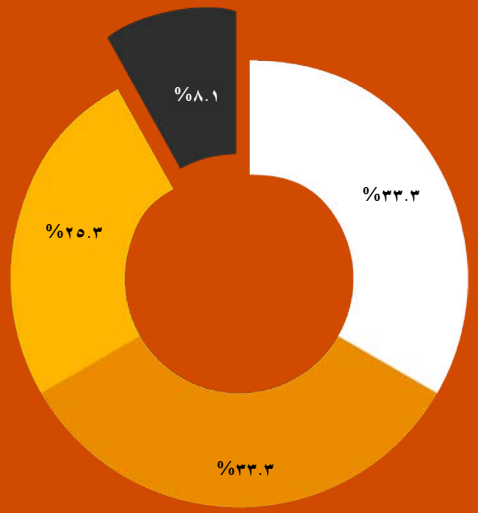

تستثمر المؤسسات في المنطقة في الموارد البشرية والتكنولوجيا لتلبية المتطلبات المتزايدة لقطاع الضرائب المتغير، ففي السنة الماضية، كانت ٧٥% من المؤسسات المشاركة في الاستطلاع تمتلك ٥ موظفين أو أقل ضمن الأقسام الضريبية، أما هذه السنة، فقط وظفت أكثر من نصف المؤسسات ما يصل إلى ٢٠ شخصاً.

٦٦%

نسبة الزيادة في حجم الوظائف في قطاع الضرائب في الأشهر الاثني عشر الماضية

لم يتراجع مستوى نشاط السلطات الضريبية، حيث قال ٤٩% من المشاركين في الاستطلاع أنهم واجهوا صعوبة ضريبية أو نزاعاً ضريبياً في الأشهر الاثني عشر الماضية، مقارنة بـ ٤٥% في السنة الماضية، لكن المؤسسات أصبحت أكثر اعتياداً على عمليات التدقيق الداخلي وأكثر استعداداً للإجابة على الأسئلة. كما تحسنت العلاقات مع السلطات الضريبية، فبينما وصف حوالي ثلث المشاركين في استطلاع السنة الماضية علاقتهم بأنها "متباعدة"، قال ٧٩% أن علاقتهم مع السلطات الضريبية "تعاونية" على أقل تقدير و"ممتازة" في أحسن الأحوال.

سؤال: كيف تصف علاقة مؤسستك مع السلطات الضريبية في المناطق التي تعمل بها؟

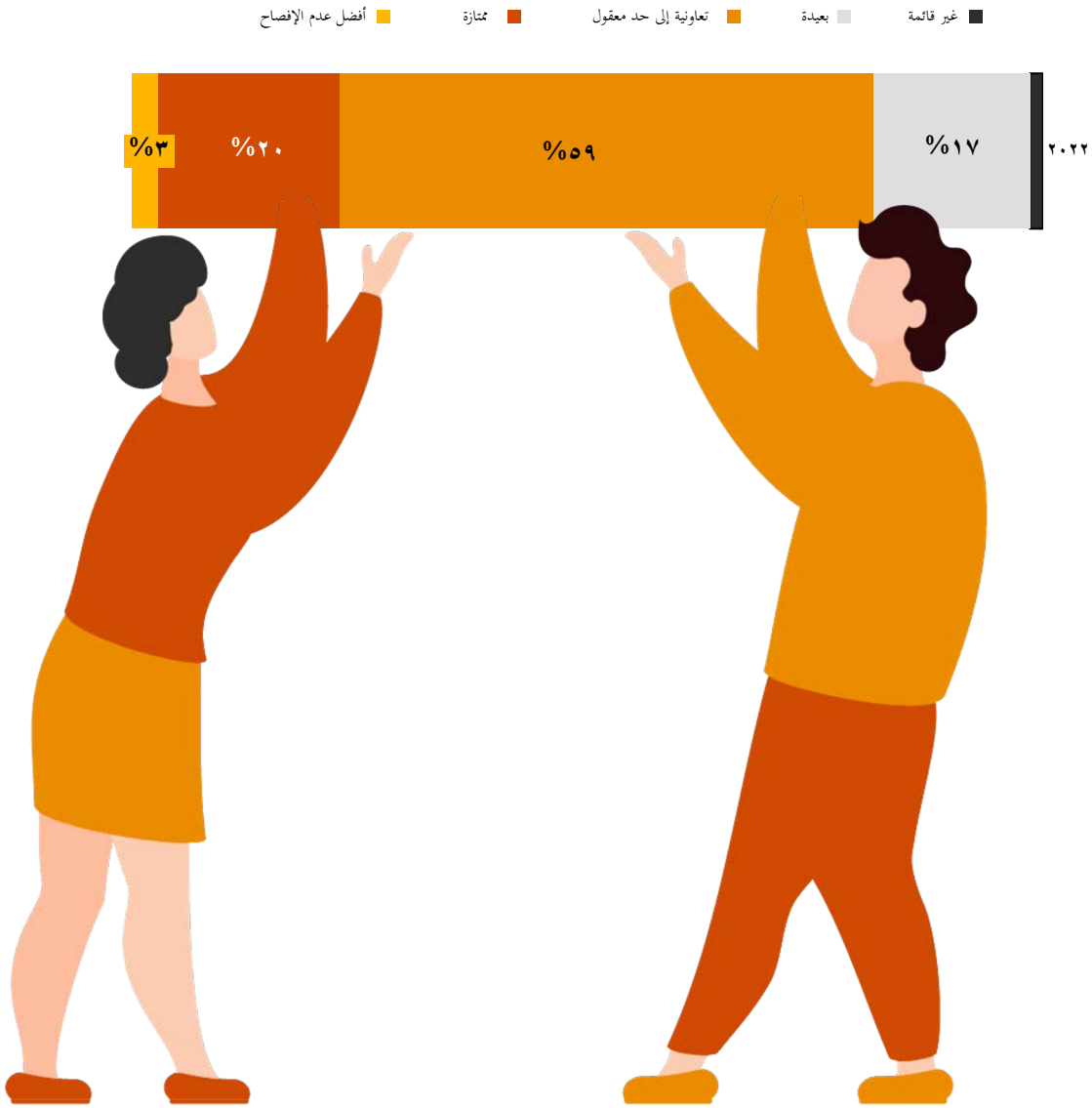

"إن الجهود التي بذلتها المؤسسات لبناء علاقات قائمة على الثقة مع السلطات الضريبية، والاستثمار في وظائفها الضريبية لمواجهة التحول الهائل والمتسارع هو أمرٌ مشجعٌ حقاً".

محمد يغمور

رئيس قسم الخدمات الضريبية والقانونية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

٤٩%

واجهوا صعوبة مع إحدى السلطات الضريبية في السنة الماضية

نتج عن برنامج الحوكمة الضريبية الأكثر تقدماً تمتع الشركات بدرجة أعلى من القدرة على تحمل المخاطر. ففي السنة الماضية، قال أكثر من نصف المشاركين أنهم يتمتعون بقدرة منخفضة على تحمل المخاطر، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٩%، وقال ٦٠% تقريباً أنهم يتمتعون الآن بقدرة متوسطة أو مرتفعة على تحمل المخاطر، مما يشير إلى مستويات أعلى من المرونة في الاستجابة للقوانين الجديدة.

سؤال: كيف تصف قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر الضريبية؟

توجد مؤشرات تدل على أن العلاقة بين المؤسسات والسلطات الضريبية تتخذ منحىً ثابتاً وروتينياً. وهذا الأمر يدعو للتفاؤل نظراً لأن نشاط السلطات الضريبية لن ينخفض كما يبدو، بل سيتقدم أكثر نحو منهجية آنية وقائمة على التكنولوجيا من حيث الإبلاغ والامتثال الضريبي.

تؤكد السياسة منخفضة الضريبة التي سادت في المنطقة على أن البنية التحتية للامتثال الضريبي قد بُينت من الصفر في العالم الرقمي الذي نعيش فيه، بما يتعارض تماماً مع السلطات ودافعي الضرائب في المناطق الأخرى "الأكثر نضجاً" والتي ما تزال تستخدم أنظمة قديمة وورقية. وسيضمن النظام المبني على التكنولوجيا مثل الفوترة الإلكترونية أن نظام الامتثال الضريبي في الشرق الأوسط سيكون من بين الأنظمة الأكثر ابتكاراً وتطوراً على مستوى العالم، حيث اعتمدت السعودية ومصر أنظمة الفوترة الإلكترونية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، ومن الحتمي أن تسير الدول الأخرى في المنطقة على هذا النهج.

يتمثل التحدي الذي تواجهه المؤسسات في الشرق الأوسط في ضرورة مواكبة السلطات الضريبية، وهو ما سيؤدي إلى تخصيص استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والموظفين بالإضافة إلى إجراء تغيير جوهري في عقلية المؤسسات.

بروز دور الوظيفة الضريبية الاستراتيجية

٠٢

ارتقى متخصصو الضرائب في جميع أنحاء المنطقة إلى مستوى التحدي، وأحرزوا تقدماً هائلاً في تلبية متطلبات زيادة الامتثال وتدقيق السلطات الضريبية. ولكن هذا يمثل بداية مسيرة طويلة. تظل المشاكل الرئيسية التي تواجه المؤسسات هي إدارة ضريبة القيمة المضافة ومتطلبات الضريبة الانتقائية في الإمارات والسعودية وعمان والبحرين، إلى جانب التأقلم مع أنظمة الفوترة الإلكترونية في السعودية ومصر. في حين تمثل الضرائب المباشرة التحدي القادم، في ظل سعي المناطق المختلفة لزيادة الإيرادات، وشعورها بالضغط الدولي من خلال برنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS) الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أثناء نشر هذا التقرير، كان المحور الأول من البرنامج ما يزال قيد المناقشة ليضع إطاراً عالمياً لتحصيل الضرائب وتخصيص أرباح الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات (وينطبق بشكل أساسي على الخدمات الرقمية المؤقتة) أما المحور الثاني الذي يضع حداً أدنى للمعدل الضريبي للشركات الكبيرة على مستوى العالم، فمن المحتمل تطبيقه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مطلع ٢٠٢٣.

٧٩%

من مسؤولي الضرائب في الشرق الأوسط يتوقعون "تغيرات كبيرة" في المشهد الضريبي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.

"كانت دولة الإمارات في مقدمة دول المنطقة التي استجابت لتدابير الحد الضريبي الأدنى على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تتبعها الدول الأخرى سواء بسن قوانين ضريبية جديدة أو تعديل القوانين القديمة، مما يؤدي إلى حدوث تأثير أكبر على المؤسسات بما في ذلك الوظائف الضريبية والأطراف المعنية الأخرى ضمن المؤسسة".

حنان عبود

شريك | عمليات الاندماج والاستحواذ والضرائب الدولية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

سؤال: أي من المجالات الضريبية التالية يمثل خطورة على مؤسستك؟

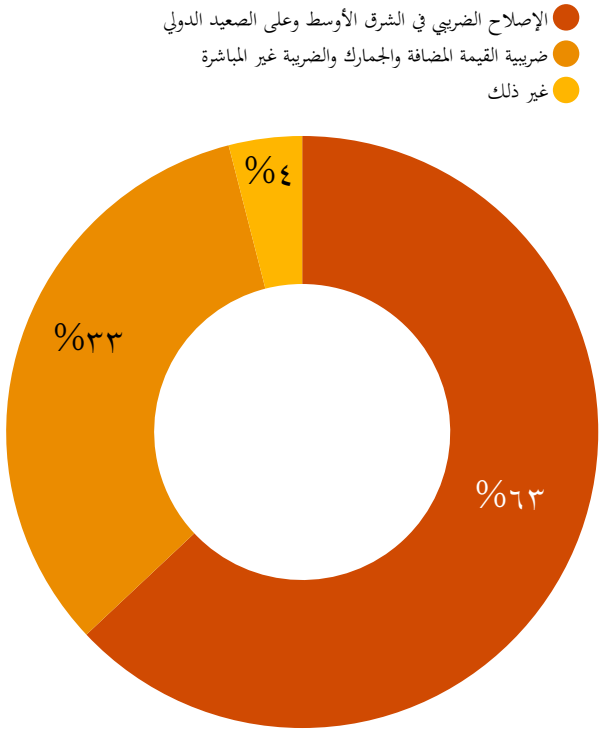

يتعلق السؤال الرئيسي للدول منخفضة الضرائب في المنطقة حول كيفية الاستجابة لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ويتمثل الخيار المتاح أمام كل دولة في تطبيق الضرائب بنفسها أو أن تقبل المؤسسات الموجودة ضمن حدودها دفع التزاماتها الضريبية في مكان آخر. إن المسار واضح، وخير مثال عليه تطبيق ضريبة الشركات في دولة الإمارات عن السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من ١ يونيو ٢٠٢٣ فصاعداً، والذي يعد خطوة أولى في المرحلة القادمة من هذا التحول الضريبي.

ويبدو ذلك بوضوح في الاستطلاع، حيث يتطلع مسؤولو الضرائب إلى المستقبل بدلاً من العودة للوراء. وبينما ما تزال ضريبة القيمة المضافة مصدر قلق كبير، ذكر ثلثا المشاركين في الاستطلاع مشاكل أخرى بخلاف الضرائب غير المباشرة، حيث حددوا الإصلاح الضريبي الجاري في الشرق الأوسط، والتسعير التحويلي، وبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على أنها أهم المشاكل التي يشعرون بخطورتها على مؤسساتهم.، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تناقض نتائج السنة الماضية تماماً.

سؤال: بعد الإعلان الأخير عن تطبيق ضريبة الشركات في الإمارات اعتباراً من يونيو ٢٠٢٣، ما هو التحدي الأكبر الذي تواجهه مؤسستك مما يلي؟

ويبقى السؤال حول مدى استعداد الإدارات الضريبية لما هو قادم.

آثار ضريبة الشركات في دولة الإمارات

قبل أكثر من سنة على تطبيق ضريبة الشركات في دولة الإمارات، ما تزال المؤسسات العاملة في الدولة تقيّم آثار الضريبة الجديدة على أعمالها وعلى دخلها الصافي.

في واقع الأمر، يترتب على تطبيق ضريبة الشركات نتائج متفاوتة سواء على الوظيفة الضريبية أو الأعمال ككل. وعلى الرغم من تطبيق المزيد من المؤسسات للتكنولوجيا الضريبية في العام الماضي، إلا أن تطبيقها كان في معظم الحالات لمعالجة الامتثال لضريبة القيمة المضافة ويركز على أنظمة الفوترة الإلكترونية. بينما يمكن القول أن الإبلاغ والامتثال لضريبة الشركات يتطلب منهجية أخرى أكثر تطوراً.

فعلى سبيل المثال، يجب استخراج جميع بيانات الإيرادات ذات الصلة من أنظمة إدارة موارد الشركات الموجودة أو الأنظمة الموحدة بعد تدقيقها وتجميعها، إلى جانب أية بيانات مرتبطة بالاقتطاعات. وبالتالي، فإنها لن تتطلب مراجعة تلك البيانات لكل شركة على حدة من أجل إعداد التقارير والإقرارات الخاصة بالتحويلات النقدية فحسب، بل كذلك مراجعة المخصصات الضريبية ومتطلبات المحور ٢ (في حال تطبيقه)، إلى جانب الحاجة إلى الحصول على المركز الموحد للمجموعة والبيانات الخاصة بفرعها القائم في المنطقة المعنية، وستحتاج المؤسسات إلى تتبع الإنفاق الذي ربما لم تضطر لمراقبته في السابق.

ستصبح جودة البيانات الضريبية بالغة الأهمية بالتزامن مع تكيف المؤسسات مع بيئة ضريبية أكثر تعقيداً، في الوقت الذي تعد فيه جودة البيانات محل قلق بالغ لمسؤولي الضرائب، حيث قال ٣٣% منهم أن ذلك يمثل أكبر مخاوفهم هذه السنة، مقارنة بـ ١٨% في عام ٢٠٢١.

سؤال: في أي من المجالات الضريبية التالية يكمن التحدي الأكبر بالنسبة لمؤسستك؟

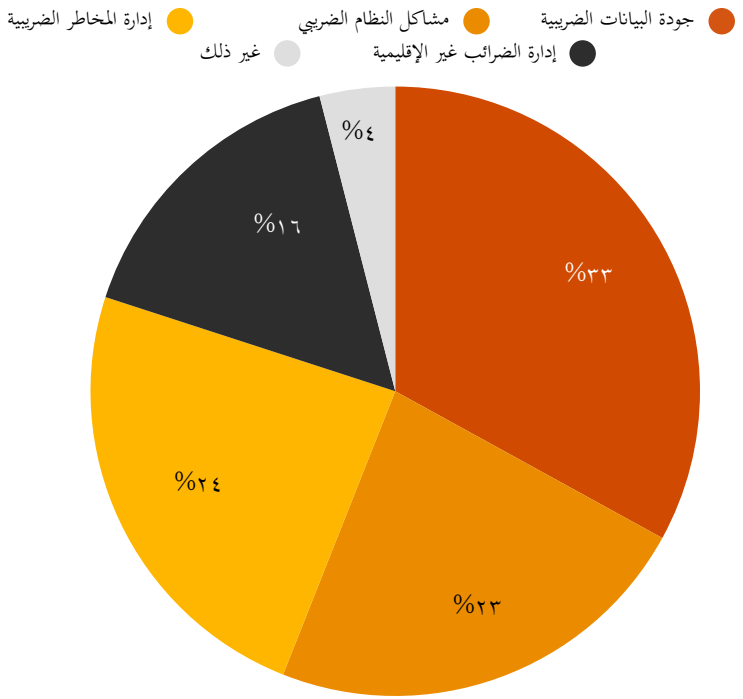

تنحصر هذه المشكلة في الشرق الأوسط في مطلق الأحوال، حيث تضمن البيانات عالية الجودة تلبية متطلبات الامتثال، وإدارة المخاطر على أكمل وجه، ومنح صنّاع القرار أفكاراً هادفة وذات مغزى، في حين تؤدي البيانات منخفضة الجودة إلى الهدر وغياب الكفاءة، إذ يمكن إنفاق موارد ضخمة على تجميع المعلومات وتنقيحها وتسويتها.

> "تمثل البيانات عالية الجودة حجر الأساس بالنسبة للوظائف الضريبية لتحقيق النجاح في مهامها، فهي تضمن تلبية متطلبات الامتثال، وإدارة المخاطر على أكمل وجه، وتمنح صنّاع القرار أفكاراً هادفة وذات مغزى".

جاي ريتش

شريك | مسؤول التحول واستراتيجية الحلول الرقمية الضريبية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

سؤال: من المتوقع أن تساهم القوانين الضريبية الجديدة في المنطقة في تغيير دور الاستشاري الضريبي ضمن الشركات خلال السنوات الخمس القادمة. ما هي توقعاتك في هذا المجال؟

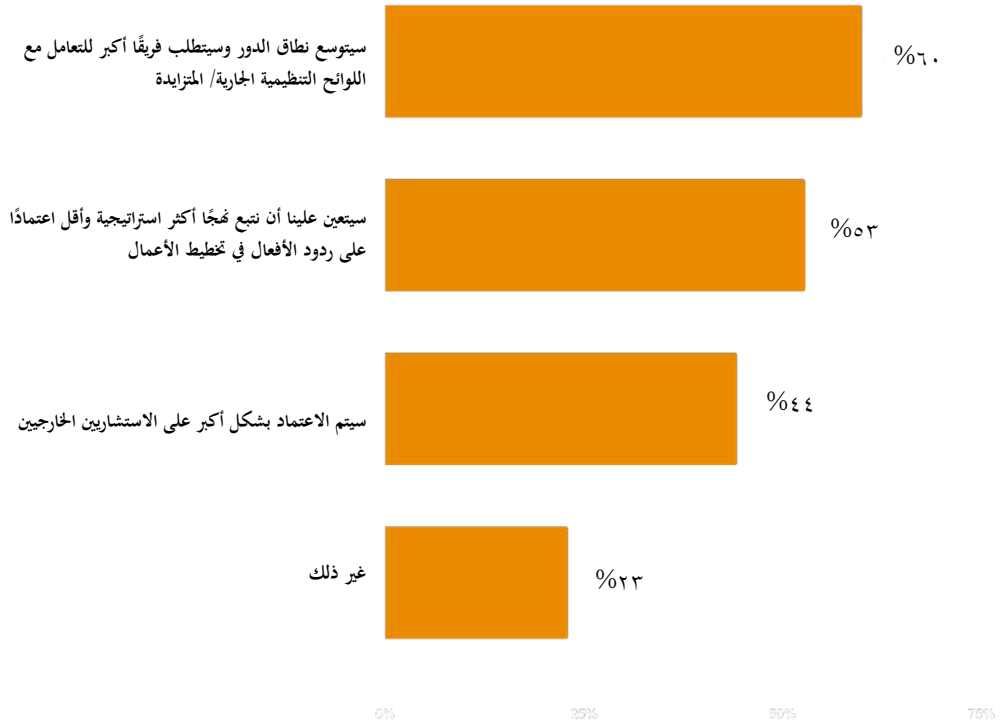

لكن التحديات القادمة لا تقتصر على التكنولوجيا، حيث تتطلب الضرائب على الدخل عقلية مختلفة ضمن المؤسسات. تتعلق ضريبة القيمة المضافة بالامتثال، وتتحمل المؤسسات المسؤولية الرئيسية عن جمع الضريبة والإبلاغ عنها، بينما تمثل ضريبة الشركات تكلفة إضافية على دخل الشركات.

وبالتالي لا يترتب على الوظائف الضريبية إدارة الامتثال فحسب، بل تحتاج إلى تولي مهام التخطيط وتطوير نموذج بيانات الربح والخسارة وإدارة الأطراف المعنية والمستثمرين. وبعبارة أخرى، ستصبح الضريبة مسألة استراتيجية تتطلب مزيداً من الانتباه غير المسبوق من الإدارات العليا.

"يجب على الوظائف الضريبية القيام بأدوار استراتيجية، فهي مضطرة لذلك. فحتى قبل سنوات قليلة، عندما كنا نتولى دور تخطيط الأعمال، كان بإمكاننا التركيز على القرارات التجارية وإضافة التأثيرات الضريبية في النهاية. لكن هذا الأمر قد تغير الآن، حيث ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار المشهد الضريبي المتغير في تقييماتنا الأولية بدلاً من اعتبارها فكرة لاحقة".

عويز باتني

المدير المالي، مجموعة بقشان السعودية القابضة

٠٣

سباق على الموارد

هناك مشكلة قد تواجهها المؤسسات، وتتمثل في قدرتها على تأمين المهارات الضريبية. توسعت الوظائف الضريبية في جميع أنحاء المنطقة بشكل كبير في العام الماضي، ويقول ستة من كل ١٠ مشاركين أن دور الاستشاريين الضريبيين الداخليين سيتوسع في السنوات الخمس المقبلة، حيث وافق ٥٣٪ على أن دورهم سيصبح استراتيجياً أكثر على المدى المتوسط. ولكن من المحتمل أن يزيد الضغط على الموارد مستقبلاً، نظراً لأن الشركات تحاول مواكبة التسارع المحتمل للتغيير المستمر.

وبالنسبة لبعض الشركات، ستبرز الحاجة إلى فرق ضريبية أكبر تتمتع بخبرات أوسع في تحليل البيانات والتكنولوجيا والتخطيط ومهارات إدارة المخاطر الاستراتيجية، وقال ٤٤% أن الاعتماد سيكون أكبر على الاستشاريين الخارجيين للمساعدة على إدارة هذا الضغط.

٦٠%

أوضحوا أنهم سيحتاجون إلى فرق ضريبية أكبر لمواكبة القوانين المتزايدة

تشمل الصعوبات البالغة خلال السنوات القادمة توظيف الخبراء الضريبيين من أصحاب المهارات اللازمة والتفكير الاستراتيجي السليم والحفاظ عليهم. ويزداد الطلب على الخبراء الضريبيين على مستوى العالم، بالتزامن مع معاناة المؤسسات للتأقلم مع التغيرات المتسارعة للمشهد الضريبي. يجب على الشركات في الشرق الأوسط الاستعداد مبكراً والبحث عن الأشخاص الذين تحتاجهم.

"

يرتفع الطلب على الكفاءات الضريبية المميزة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٢، ويزداد هذا الطلب في الشرق الأوسط على وجه التحديد. وبالتالي، يجب على المؤسسات وضع الخطط اللازمة واستراتيجية التوظيف الواضحة لضمان تأمين الموارد التي تحتاجها.

جاي ريتش

شريك | مسؤول التحول واستراتيجية الحلول الرقمية الضريبية

بي دبليو سي الشرق الأوسط

سؤال: ما هي العوائق التي تواجهها عند تبني التقنيات الضريبية في مؤسستك؟

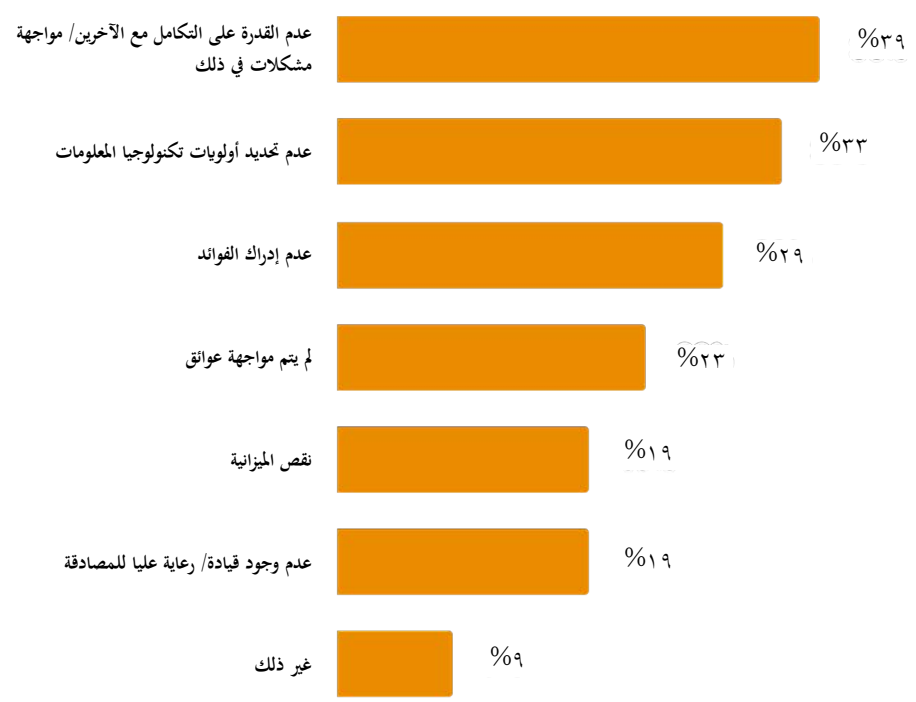

أهمية الاستثمار في الموارد التقنية

يدرك مسؤولو الضرائب الحاجة إلى تأمين استثمارات كبيرة في التقنيات والخبرات خلال سعيهم لتحضير مؤسساتهم لمواجهة بيئة ضريبية تزداد تعقيداً، مثل فرض ضريبة الشركات بالنسبة للعاملين منهم في دولة الإمارات.

حيث تلعب التقنيات الضريبية دوراً محورياً في تخفيف مخاطر البيانات منخفضة الجودة، وما يزال الطريق طويلاً بالنسبة للوظائف الضريبية في المنطقة من حيث اعتماد التقنيات الضريبية بالوتيرة المطلوبة. ففي السنة الماضية، قال ٤٠% من المسؤولين الضريبيين أن نقص الميزانيات أعاق قدرتهم على تطبيق التقنيات الضريبية، إلا أن هذه المشكلة قد تراجعت خلال السنة الماضية، حيث أشار ١٩% فقط إلى أن الميزانية تمثل مشكلة بالنسبة لهم، ولكن من الواضح أن مسؤولي الضرائب ما زالوا يعانون من إيجاد الدافع الاقتصادي لتطبيق التقنيات الضريبية أمام مجالس الإدارة. إذ قال ثلث المشاركين أن اعتماد التقنيات الضريبية ليست من الأولويات في هذه المرحلة، وعلى الرغم من إدراك المسؤولين الضريبيين لفوائد الأنظمة الضريبية المتقدمة، إلا أنه من الضروري فهم الرسالة على نطاق أوسع ضمن المؤسسة.

"أود اتخاذ خطوات استباقية [فيما يتعلق بإدارة الضرائب] لكن المشكلة تكمن في نقص الموارد. تلقينا خلال السنوات الماضية كماً هائلاً من الطلبات من السلطات الضريبية مما ضيق علينا المجال لاتخاذ خطوات استباقية".

محمد فايكل

المدير الضريبي، مجموعة العوجان القابضة

الخطوات الأساسية لبناء وظيفة ضريبية استراتيجية

٠٤

حققت الإدارات الضريبية في الشرق الأوسط تقدماً ملحوظاً في السنة الماضية، ويُظهر هذا البحث أن الوظائف الضريبية ضمن المؤسسات قد تطورت بشكل ملحوظ، وتتطلع إلى اعتماد التقنيات واكتساب الثقة في تعاملاتها مع السلطات الضريبية. إلا أن التطور المستمر للبيئة الضريبية في الشرق الأوسط سيتطلب المزيد من الاستثمارات واعتماد التقنيات الضريبية والدعم من إدارة المؤسسات. إن الوظيفة الضريبية الاستراتيجية قادرة على تقديم دعم مهم للمؤسسات أثناء تحولها، وذلك في ضوء التعقيدات المتزايدة، ولكن يجب اتخاذ قرارات مهمة الآن لضمان استعداد الوظائف الضريبية للتغيرات المستقبلية.

١ ٠ تجاوز الآخرين في سباق التوظيف

يعدّ الخبراء الضريبيون أصحاب المهارات الفنية والاستراتيجية من الموارد النادرة في الوقت الحاضر، ومن المتوقع أن تنمو الفرق الضريبية في المنطقة خلال السنوات القادمة وستجد نفسها في منافسة شرسة على أفضل الكفاءات مع المؤسسات الأخرى حول العالم.

٢ . مواصلة الاستفادة من التقنيات

حققت الإدارات الضريبية في المنطقة إنجازات كبيرة في تطبيق التقنيات في السنة الماضية، ولكن من الضروري مواصلة الاستثمار لمواكبة التغيرات بالنظر إلى استيعاب مسؤولي الضرائب لقيمة التقنيات الضريبية.

٣ . التحلي بتركيز استراتيجي أكبر

أصبحت الضرائب أحد أهم عناصر اتخاذ القرار الاستراتيجي، وستزداد حاجة الفرق الضريبية إلى قادة يتمتعون بالخبرة المناسبة والمعرفة الفنية اللازمة لفهم التحول الضريبي المعقد والاستجابة له.

الأولويات الثلاث الأولى للوظائف الضريبية خلال السنوات الثلاث القادمة

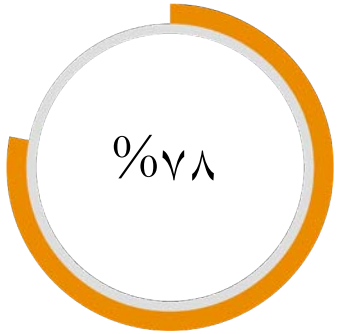

إدارة النزاعات والمتطلبات المتزايدة للامتثال الضريبي

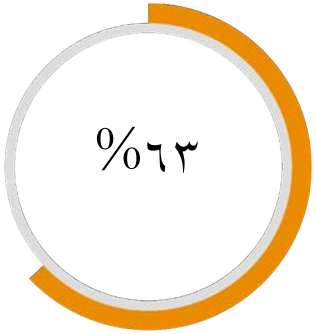

التمكين الرقمي

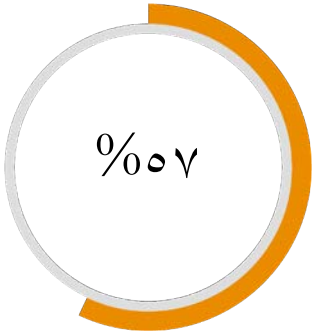

إدارة العلاقات مع السلطات الضريبية

٠٥

نبذة عن البحث

يركز استطلاع مسؤولي الضرائب في الشرق الأوسط ٢٠٢٢على فهم الأثر المستمر للجمع بين التكنولوجيا المتقدمة، والأنظمة الضريبية المتطورة، وزيادة التدقيق محلياً ودولياً على الوظائف الضريبية والمؤسسات في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

يشغل غالبية المشاركين في الاستطلاع مناصب تنفيذية بما في ذلك مديري الضرائب والمديرين التنفيذيين والمديرين الماليين، وهم إما مسؤولون بشكل منفرد أو مشترك عن الإشراف على الأنشطة الضريبية في مؤسساتهم

أجري الاستطلاع بين فبراير ومارس ٢٠٢٢.

تضمن المشاركون شركات تقع مقراتها الرئيسية في ١٨ دولة مختلفة وتعمل في ١٢ منطقة مختلفة في الشرق الأوسط

حجم الفرق الضريبية على المستوى الإقليمي

١-٥ أشخاص	٦-٢٠ شخص	أكثر من ٢١ شخص	لا يوجد فرق ضريبية إقليمية
%٤٣	%٤٤	%١٠	%٣

المجالات الرئيسية التي تعمل بها المؤسسات

%١٧ المجالات الصناعية

%١٣ التجزئة والأسواق الاستهلاكية

%١١ الخدمات المالية

%١١ الطاقة والمرافق الخدمية والموارد

%٧ المواصلات والخدمات اللوجستية

%٦ القطاع الحكومي/العام

%٦ الرعاية الصحية

%٦ البنوك وأسواق المال

%٢٣ أخرى

تواصل معنا

محمد يغمور
رئيس قسم الخدمات الضريبية والقانونية في بي دبليو سي الشرق الأوسط
mohammed.yaghmour@pwc.com

حنان عبود
شريك | عمليات الاندماج والاستحواذ والضرائب الدولية في بي دبليو سي الشرق الأوسط
hanan.abboud@pwc.com

جاي ريتش
شريك | مسؤول التحول واستراتيجية الحلول الرقمية الضريبية في بي دبليو سي الشرق الأوسط
jay.riche@pwc.com

نهدف في "بي دبليو سي" إلى بناء الثقة في المجتمع وحل أهم المشاكل التي تواجهه، ويتبع لنا شبكة من الشركات في ١٥٦ دولة حول العالم وأكثر من ٢٩٥,٠٠٠ موظف لتقديم أفضل الخدمات الضريبية والاستشارية. اكتشف المزيد وشاركنا آراءك بزيارة الموقع الإلكتروني www.pwc.com.

تعمل الشركة في الشرق الأوسط منذ ٤٠ سنة وتمتلك ٢٢ مكتباً في ١٢ دولة في المنطقة وحوالي ٧,٠٠٠ موظفاً. (www.pwc.com/me).

تشير PwC إلى شبكة PwC و/أو واحدة أو أكثر من شركاتها الأعضاء، والتي تمثل كل منها كياناً اعتبارياً منفصلاً. يرجى زيادة www.pwc.com/structure لمزيد من التفاصيل.

بي دبليو سي© ٢٠٢٢. جميع الحقوق محفوظة